

من استيفاء النفس بالهرف فان قالوا ينقطع الدم ويقع
بها مستوفيا بان لا يطلب ارتقا للشلل قطعت لا تتوابعها
في الجرم وان اختلفا في الصفة لان الصفة المجردة لا تقابل
بمال وكذا لو قتل الذي بالمسلم والعبد بالجرم لم يجب
لفصيله الا سلام والحرية شي ويقطع عضو سليم باعم
واعرج اذا حطل في العضو والعسم بمثلتي مفتوحين
تسبح بالرفق او قصرت الساعد او العضو ولا اثر في
القصاص يا يد او رجل خضرة اظفار وسوادها لا ينفقة
ومرهن في الظفر وذلك لا يؤثر في وجوب القصاص بل
راهية الاظفار بسليمتها لانها دون عكسه لان
الكامل لا يؤخذ بالناقص والذكر صحت وشللا اليد صحت
وشللا والذكر الا شلل منقص لا ينسبط وعكسه ولا
اثر للانتشار وعدمه فيقطع ذكر فحل بذكر خصي وعين
واقصم السمع باضخم وتقطع اذن سمع باصم ولا
تؤخذ عين صمحة بحدقة عميا ولا لسان ناطق باخرس
واي قطع السن قصاص قال الله تعالى والسن بالسن ولا
قصاص في كسرهما لا قصاص في كسر العظام **تسم** ان العظم

فيها

123
فيها القصاص فمن النقص انه يجب لان السن عظم شاهد
من كسر الجراب ولا هل الصنعة التي تقاطع يفتد عليها
في الصنط فلم تكن كسائر العظام ولو قطع شخص مشغور
وهو الذي سقطت رءاه من كبر او صغر لم تسقط
اسنانه الواضحة ومنها المقلوعة ولا ضمان في الحال لانها
تعود غالبيا فانما جاز وقت نياتها بان سقطت البوابة ونبت
دون المقلوعة وقال اهل الحرة فسد المنبت وجب القصاص
فيها وح ولا يستونى للصغير باصغر لان القصاص للسنين
ولو قطع شخص سن مشغور فنبت لم يسقط القصاص لان
عوده انما تجد بيدة من الله تعالى **وكل عضو احذ**
اي في قطع جنابة **من مفصل** بفتح اللام وكسر المرسلة
كالرفق والاذنامل والكوع ومفصل القدم والركبة **ففيه**
القصاص لا لضباط ذلك مع الاذن من استيفاء الزيادة
ولا يضر في القصاص عند مساواة المحل كبر وصغر وطول
وقصر وقوة بطش وضعفه في عضو اصلي او زايدي
المفصل اصل العنق والمنكب فان امكن القصاص فيهما
بلا جناية اقتص والا فلا سواء اجانه الجاني ام لا **تسم**